مجلة أضواء

العدد الرابع والثمانون
كانون الأول/ 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الرابع والثمانون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	مرتكزات الأمن الوطني العراقي في محاربة الإرهاب	د. أثير ناظم الجاسور	المدى	3
2	الفساد + الفاسدين = الارهاب	كاترين ميخائيل	الأتحاد الديمقراطي العراقي	6
3	2014 أو عام الضعف العراقي	حميد الكفائي	الحياة اللندنية	9
4	هدوء سياسي!	عباس عبد الرزاق الصباغ	الاتحاد البغدادية	12
5	العراقيون على مشارف حصار اقتصادي جديد	طاهر مسلم البكاء	الحوار المتمدن	14
6	أصبح للميزانية الاتحادية استحقاق في نفط كوردستان	حمزة الجواهري	صوت الحكمة	16
7	عندما تشتبك الأحلاف الاقتصادية والسياسية والأمنية والأخلاقية!	سهيل سامي نادر	الدستور	19
8	خطوات على العبادي أتخاذها لمنع أنهيار العراق	عمر الحسان	كتابات	23

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مرتكزات الأمن الوطني العراقي في محاربة الإرهاب[1]

محتويات العدد

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد للإرهاب ولخصائصه ووسائله وآلياته من الناحية الأكاديمية أو أكثر تحديداً في الجانب النظري، لكن من الناحية التطبيقية تم تحديد أهداف الإرهاب على اقل تقدير من خلال الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة من حيث العنف الديني المتطرف وإضفاء الشرعية على تلك الأعمال على نطاق واسع، إن الأعمال التي تقوم بها هذه الجماعات تتناسب وتنسجم مع طبيعة توجهاتها وتطلعاتها بما يخدم مصالحها ومصالح الجهات التي تمولها وتساعد على تدريبها وتسليحها، إلى جانب فتاوى التكفير التي تطلق من قبل المشايخ التي تتزعم هذه الجماعات من هنا وهناك، فكانت نتائج الإرهاب واضحة في العراق بعد أن حصد أرواح مئات من العراقيين دون تمييز بين طائفة أو قومية أو ديانة، إلى جانب التمويل الذاتي لهذه الجماعات من خلال عمليات الخطف والابتزاز الذي يتعرض لها المواطنون العراقيون، أثر ذلك بشكل جلي على مستوى الأداء الأمني العراقي الذي أثر سلباً على الأمن الوطني العراقي .

بعد عام 2003 عانى العراق من تجليات أحداث ما بعد هذا العام والإرهاب وتبعاته شكل جملة من تحديات داخلية وخارجية ألقت بظلالها على واقعه السياسي فنتجت معضلة أمنية حملت في طياتها مجموعة من الأزمات هددت الأمن الوطني العراقي في مناسبات كثيرة وهددت وحدة العراق أرضاً وشعبا، وهذا يعطي إشارات واضحة من أن الأمن الوطني العراقي لم يكن بعيداً عن أحداث أصابته بالصميم، والحديث عن الأمن الوطني يتطلب التعرف على أهم عناصر هذا الأمن ومرتكزاته، خصوصاً وفي أحيان كثيرة يعتبر المدخل النظري لمثل هذا الموضوع يثير النقاش ويتسم بالحساسية في الوقت ذاته، لاسيما وهو الشغل الشاغل للعديد من المهتمين سواء في مراكز البحوث أو المؤسسات الأكاديمية أو المؤسسات ذات الاهتمامات الستراتيجية، وعلى أثر ذلك فإن مفهوم الأمن الوطني العراقي يتطلب تطبيق نظرية للأمن يتم الاستناد إليها للانطلاق إلى تحقيقه وفقاً للسياقات المنطقية الصحيحة، إن وجود أمن ترتسم على ملامحه الخطوط الواضحة المحددة للأولويات التي تعمل بشكل متوازن وعقلاني يأخذ بالاعتبار المصالح الوطنية الشاملة سواء في الداخل أو في الخارج وفق حسابات ستراتيجية مدروسة تتجنب كل الانعكاسات السلبية في أي وقت مضى، وتأخذ أخطاء الماضي القريب على أنها دلائل

1 د. أثير ناظم الجاسور - المدى

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

واضحة على المراجعات الستراتيجية المزمع القيام بها.
إن دراسة الأمن كمحور رئيسي هو محاولة منا لوضع آليات للعمل وفق معايير تتناسب مع الواقع الأمني الذي يعيشه العراق وتتركز في المحافظة على الوجود الكياني، على الرغم من أن عملية استتباب الأمن هي عملية نسبية وليست مطلقة على اعتبار عدم وجود الأمن المطلق بكل جوانبه مهما بلغت الدولة من القوة والتفوق الصناعي والعسكري والاستقرار السياسي، حيث تبقى نقاط ضعف غير واضحة في جوانب معينة قد يغفل عنها من يحاول تطبيق الأمن ومهما كانت الاحترازات الأمنية للدولة في الداخل، أو قد تواجه الدولة تهديدات قد تكون غير تقليدية أو غير مرئية مثل قوى مجهولة أو إرهابية كما يواجه العراق اليوم جماعات إرهابية عابرة للحدود تتمتع بدعم دولي وإقليمي استطاعت ان تشكل تهديداً على مصالح الدولة كيانها السياسي، بالتالي مثل هذه الأعمال وغيرها تجعل الأمن الوطني مكشوفاً ومعرضاً للخطر.
وإذا كان الأمن تصوراً ستراتيجياً لأي شعب أو أمة، أو حتى في إطار التجمع الإقليمي، فإنه لا بد وأن تتجاذبه تصورات أمنية أخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتقاطع معه بشدة إذا تضاربت المصالح والأهداف أو حتى إذا اختلفت وجهات النظر في كيفية التعامل والأساليب التي يمكن انتهاجها مع محددات هذا الأمن، وكذلك للقيود التي تفرض عليه، وخصوصا في منطقة هي نفسها تساعد وتحفز الأطراف الأخرى على وضع تصورات وأفكار أمنية خاصة بمصالحها وسياساتها وعقيدتها العسكرية.
على الرغم من الأهمية البالغة التي يتمتع بها مفهوم الأمن الوطني ،لذلك لابد من التركيز على ان الأمن يتحقق من حيث وضع تصور عن الستريتيجية العامة للدولة من خلال ما يأتي :
1- العمل على تأمين كيان الدولة ومنع أو صد الأخطار الداخلية والخارجية، ومسك الحدود ومنع تسلل الإرهابيين، واستعمال أحدث وسائل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة لمراقبة الحدود، والاعتماد على الوسائل الحديثة والمتطورة في التسليح وتكنولوجيا المعلومات .
2- تامين مصالح الدولة الاقتصادية وأيضاً تأمين المصالح المجتمعية من خلال تحقيق الغايات للوصول للأهداف التي تعبر عن رضا المجتمع.
3- العمل الجاد من قبل الحكومة العراقية لمحاربة الجماعات الإرهابية وقطع الطريق عن مصادر التمويل و تطوير الجهد الاستخباري.
4- السيطرة على المناطق التي تعتبر حاضنة لهذه الجماعات من خلال إعادة الثقة بين مواطني تلك المناطق والأجهزة الأمنية المسؤولة عن حمايتهم .
5- العمل على القضاء على الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الأمنية والاعتماد على الكفاءات وذوي الخبرة .
6- العمل الجاد على فتح صفحات جديدة مع دول الجوار الإقليمي مبنية على العمل المشترك والتعاون لصد الأخطار عن العراق والمنطقة، ووضع ستراتيجيات واضحة من حيث رسم خطوط واضحة للعلاقة، والتفاهم على مبدأ التعايش السلمي مع هذه الدول، والضغط عليها لإيقاف التمويل لهذه الجماعات .
7- العمل الجاد على أن يكون القرار السياسي العراقي بعيداً عن التجاذبات السياسية والطائفية والدينية والقومية، وعدم السماح لأي دولة سواء كانت إقليمية أو دولية بالتدخل في صنع هذا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

القرار.

في الواقع تؤكد دروس الماضي و حتى الحاضر الذي نعيشه بكل ما يحمله لنا من تحديات، لا يمكن لأي دولة أن تحقق أمنها الوطني بمعزل عن أمن محيطها من الدول المجاورة على اقل تقدير المرتبط بشكل طبيعي بالأمن الدولي، على الرغم من أن لكل دولة أمنها الخاص وظروفها الداخلية التي من خلالها أن تحدد الأولويات والوسائل المتبعة لتطبيق ذلك الأمن والمحافظة على تماسك مقوماته وعناصره.

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الفساد + الفاسدين = الارهاب[2]

محتويات العدد

جميعا اصبحنا نتداول كلمة الفضائيين بعد إعلان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي وجود 50 الف جندي وهمي في وزارة الدفاع، وتلصق على العديد من العناصر في مؤسسات الدولة خاصة بعد الكشف عن وهميين كثيرين في العديد من دوائر الدولة. رغم أن الكثيريين من المثقفين والوطنيين وانا واحدة منهم كتبنا عن هذا الفساد منذ عام 2003 دون اذن صاغية بل كنا أحيانا نستلم رسائل سيئة وتهديدات من قبل رجال الحكومة او الموالين لها.

لا يقل خطر الفساد السياسي –الاداري – المالي عن خطر تنظيم داعش حيث يُشكل تهديدا مباشرا على العراق وسوريا وهو حليف الارهاب بكل أشكاله القذرة . والاخطر من ذلك فساد المؤسسة العسكرية بأكملها وفي كل العراق وبدليل منذ 2003 لحد اليوم نحن من يوم دموي يليه يوم دموي أكبر . الفساد هو الذي يُولد الازمات السياسية والادارية والمالية والطائفية والحزبية والعشائرية الضيقة.

الاخطر من ذلك ان الفاسدين والمفسدين لم يعودوا افرادا معدودين، وإنما أصبحوا شبكات عريقة داخل وخارج العراق في معظم المؤسسات الحكومية بل هم حرامية من الدرجة الاولى . هذه الفئة لها حماية من أموال الدولة بشكل مباشر وغير مباشر , بمجرد السكوت والتستر على الفساد من الحكومة او المواطن هو دعم للفساد + هدر لدماء العراقيين الابرياء.

مكافحة الفساد أمراً في غاية الأهمية أقصد مكافحة الفساد في المؤسسة العسكرية هو محاربة الارهاب والقضاء عليه بشكل سلمي دون ضحايا بشرية . مكافحة الفساد هو تقليص صرفيات الدولة العراقية , كان تُبذر صرفيات الدولة بسبب سوء في ادارة الحكومات السابقة على مختلف المستويات , اليوم نحن في مأزق بسبب انخفاض حاد اخيرا في أسعار النفط في السوق العالمية ، ميزانية الدولة تعتمد أكثر من 90% من وارادات الموازنة الاتحادية . هذه الميزانيات الضخمة لم تستثمر في تحقيق شيء على مستوى الأعمار والبناء وتطوير الزراعة والصناعة والخدمات اليومية ولم يغب على المواطن العراقي معضلة الكهرباء التي لم تُحل خلال 11 عام من عمر الحكومة.

منذ أن إستلم الدكتور حيدر العبادي رئاسة مجلس الوزراء إستبشرنا خيرا لمحاربة الفساد وحقا يعمل هذا الرجل الامين المخلص للعراق بكشفه العدد الضخم من "اللابشر" في دوائر الدولة والان يُطلق عليهم الفضائيون , أطلق عليهم الذباب القذر كون كلمة فضائيين كلمة محترمة لهؤلاء , ثانيا ليسو فضائيين كون هناك بشر في الفضاء , وهؤلاء ذباب قذر يستلمو رواتبهم وهو يعلموا إنهم يسرقو أموال الدولة يعني يأكلو مال الحرام وهم مسرورين بذلك

2 كاترين ميخائيل- الأتحاد الديمقراطي العراقي

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العمل المرفوض من قبل الدولة والشعب والله , وضمن هؤلاء الحرامية يصومون ويصلون ويدعون عبادة الله , وهذا خلاف لكل شرع الله وفي كل الديانات السماوية.
بعض الملاكاتْ تعرف عن عدد الذباب ورواتبهم ومخصصاتهم القذرة المسروقة من أموال المواطن العراقي وهو ساكتْ منهم من هو المستفيد ومنهم خوفا على مصدر رزقه وعقوبة الفصل او القتل تلاحقه.
الفساد السياسي هو أخطر فساد , الذي يتجلى في تغطية الكتل والاحزاب المتنفذة على ما يقوم به اتباعها ومؤيدوها.
وهنا اتوجه الى السيد الوطني رئيس الوزراء الحالي الدكتور حيدر العبادي لتبني وثيقة مكافحة الفساد بنزاهة دون تمييز هذا وذاك . اتوجه الى كل هيئات ومؤسسات الدولة العراقية:
يجب أن تكون وراءها سياسة صادقة وحازمة وبأيادي أمينة.
وألخص بعض المقترحات
-*العراق يحتاج إصلاح سياسي حقيقي يكون منطلقا لاصلاح اداري وعسكري في مؤسسات الدولة جميعا.
-*منذ 2003 التعينات إعتمدتْ على اساليب غير مهنية غير كفوءة, بل كان المقياس يعتمد منْ هو الوزير من اية طائفة واية قومية واية مدينة حيث كانت الوزراة تُسمى الوزارة الكردية والمؤسسة المالكية والهيئة الطائفية بعيدة عن الكفاءة والجميع الان يستلم رواتب وهو في العراق او في الخارج يتمتع باقسى درجات الرفاهية والعيش الرغيد على حساب المواطن العراقي الذي يغرق بدماء ابناءه وأطفاله واقاربه.
-*القوى المساهمة في الحكم يجب ان تُلعب دورها وتستنهض طاقاتها وتُشجع المواطنين، أصحاب المصلحة الحقيقية في القضاء على الفساد، وإعتبار هذا النشاط نشاط وطني مقدس ومكافأة كل من يدعم الدولة بكشف وفضح الفاسد وإيجاد شبكات حكومية لحماية المواطن الذي يكشف هذه القضية وتلك.
-*يتطلب القضاء على منتجيه ومشاركة المواطن بمكافحة هذه الافة القاتلة بمعنى أخر يجب ان تتحول الى قضية جماهيرية عبر وسائل الاعلام والتثقيف الجماهيري بمختلف الاعمار ومختلف الفئات.
-*ضروري جدا الكشف عن الشخصيات المحتالة في المؤسسة العسكرية أمام الضحية وهو الشعب المنكوب لطيلة 11 عام.
*الاهتمام بقضايا الشعب المعيشية ولضمان الخدمات للمواطن ليُبعد الناس عن العوز والسقوط في الفقر وبالتالي البحث عن مصدر رزق ويُسهل الارهابيين والفاسدين في تنفيذ مآربهم الدنيئة عن طريق الوصول الى المعتازين وخدعهم للالتحاق ودعم الارهاب.
-*تفعيل الحساب والعقاب، واعتماد مبدأ الشفافية في الإعلان عن التفاصيل والنتائج أمام اعين الناس كي تكون عبرة لمن لم يعتبر.
-*إشراك قوى سياسية ومنظمات مجتمع مدني ورموز وشخصيات وطنية ثقافية واجتماعية بهذه الافة القاتلة. إشراك الفنانين والمسرح بهذه القضية وتشجيع الفنانين يجب الان ان يظهر

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

في العراق "عادل إمام العراقي" مختص بقضية النقد البناء للفساد وحتى على أعلى المستويات وفضح الفاسدين.

*على مجلس النواب مسؤولية كبيرة في هذا الشأن تفعيل لجنة النزاهة في مجلس النواب مهمة وطنية كبيرة. االدور الرقابي حق دستوري طيلة 11 عام بقي طي النسيان.

*هذا الحق يجب ان يكون خاضعاً للمصلحة الوطنية وليس لمصلحة قادة الكتل السياسية.

*يجب ويجب استجواب مسؤولين في الدولة وأخص هنا المسؤولين العسكرين الكبار الذين يتولون سلامة المواطن العراقي.

*إصلاح السلطة القضائية والتأكيد على استقلاليتها، هذا سيشكل عامل قوة لمواجهة الفساد والفاسدين.

*محاسبة مسؤولي السلطة القضائية الذين مارسو سياسة طائفية وحزبية ضيقة طيلة الفترات الماضية.

*العراق بحاجة إلى تفعيل التشريعات والأنظمة والأجهزة والآليات ذات الصلة بمكافحة الفساد وتحقيق الإصلاحات الإدارية والمالية الضرورية على هذا الصعيد العسكري والاداري والمالي.

*تصحيح وضع هيئة النزاهة وعدم محاربتها كما حُورب القاضي راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة السابق والمحقق سلام جدوح واصبح مصيرهم طلب اللجوء في بلدان الغرب الكافر !!!!. وهنا أتسأل منْ الكافر هل أنتم أيها السياسيون الحرامية والحاضنين للفساد أم البلدان التي إحتضنت العراقيين الابرياء والمخلصين للبلد ؟

*توعية المواطن العراقي بحجم الفساد في مؤسسات الدولة، وما يقترف من نهب لثروات البلد وإفهام المواطن هذه هي ثروات المواطن داخل وخارج العراق كي يشعر يجب ان يكون حريصا عليها.

إعداد برامج في الدولة العراقية وفي السفارات العراقية للبحث عن أموال الدولة المنهوبة عبر الفاسدين.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

2014 أو عام الضعف العراقي[3]

محتويات العدد

لا شك في أن عام 2014 سيدخل التاريخ بوصفه عام الضعف والتمزق العراقيين على صعد كثيرة، فقد بدأ بتشتت وغموض سياسيين وخروج الفلوجة عن سيطرة الدولة، وانتصف بسقوط ثاني أكبر محافظة عراقية ألا وهي محافظة نينوى في العاشر من حزيران (يونيو)، ثم تهجير الملايين من سكانها، خصوصاً غير المسلمين، المسيحيين والأيزيديين، وقتل الكثير منهم وسبي الأطفال والنساء بل بيعهن على أيدي «تنظيم الدولة» (داعش)، ثم انتهى بتدهور الأمن في العديد من مناطق العراق وشيوع أعمال الخطف والقتل حتى في بغداد، إضافة إلى المحافظات الأخرى.

وفي المجال الاقتصادي انخفضت أسعار النفط إلى النصف لتزيد من معاناة العراقيين الذين انهكتهم الخلافات السياسية والتناحر الطائفي والقومي والمناطقي والحزبي والتدهور الأمني.

أما التناحر والاحتراب على المناصب والمكاسب فاشتد حتى داخل الكتلة الواحدة بل في الأحزاب والمكونات الصغيرة للكتل السياسية، بعد أن كان في السابق يتخذ طابعاً طائفياً أو قومياً أو مناطقياً.

كان الضعف واضحاً لكل ذي عين في مطلع العام وعلى رغم أنه كان عام انتخابات ويفترض أن يتوحد الخطاب الوطني ليشمل القضايا الرئيسية التي تهم الشعب العراقي، فقد كانت المشكلة الرئيسية التي شغلت الأحزاب والكتل السياسية قبل وبعد الانتخابات هي مسألة الولاية الثالثة لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي الذي بدا متمسكاً بالسلطة إلى آخر لحظة ما أصاب النظام السياسي كله بالغموض والتشتت. كان هم الجميع، حتى داخل كتلة «دولة القانون» التي يقودها نوري المالكي، هو كيفية إقناع المالكي بعدم الترشح لولاية ثالثة كي يفسح المجال لوضع سياسي جديد يزيل التشنجات والتقاطعات الكثيرة في الساحة السياسية العراقية التي ولدتها سياساته الخلافية.

لكن الحل لم يأتِ من الطبقة السياسية العراقية بكل تنوعاتها، بل من الزعيم الديني الشيعي آية الله علي السيستاني الذي أوصى بتسمية رئيس وزراء جديد بعد أن تسلم رسالة من قيادة حزب الدعوة الذي يشغل فيه المالكي موقع الأمين العام. وكان الحل مبتكراً فعلاً، إذ جاء على شكل جواب عن رسالة بعثت بها قيادة الحزب إلى السيد السيستاني تطلب فيها رأيه في الوضع السياسي وإن كان من الأفضل أن تتغير قيادة الحكومة. فجاء الرد حاسماً ولا يحتمل أي تفسير أو تأويل غير ما ورد في مضمونه وهو ضرورة استبدال السيد المالكي.

3 حميد الكفائي / الحياة اللندنية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وعلى رغم أن السيد السيستاني لم يتدخل في الشأن السياسي العراقي في شكل مباشر، ربما باستثناء فترة التأسيس في الانتخابات الأولى عام 2005، بل رفض حتى استقبال أي سياسي عراقي منذ تشكيل حكومة المالكي الثانية عام 2010، إلا أنه شعر بالحاجة إلى إبداء رأيه في هذه المسألة المصيرية خصوصاً أن السياسيين العراقيين، ليس في حزب الدعوة فحسب، بل في الكتل السياسية الأخرى أيضاً، قد طلبوا رأيه بإلحاح، كما أوضح مقال نُشر على موقع المرجع الديني الشيعي. ما كان لأحد أن يجد حلاً للانسداد السياسي الذي حصل بعد الانتخابات سوى السيد السيستاني الذي يحظى باحترام واسع من كل القوى السياسية والدينية والاجتماعية.

فالمساعي الأميركية لتغيير المالكي لم تفلح في إزالته منذ المحاولة الأولى التي أجريت بعد انتخابات 2010 التي فازت فيها القائمة العراقية بزعامة نائب رئيس الجمهورية الحالي أياد علاوي عندما حاول الأميركيون أن يجدوا حلاً للمشكلة العراقية آنذاك عبر تنحية المالكي عن رئاسة الوزراء، حسبما قال مقربون من المالكي آنذاك.

كما أن الساسة الإيرانيين لم يتمكنوا من التأثير عليه بعد انتخابات 2014، إذ بقي متمسكاً بحقه في تشكيل الحكومة للمرة الثالثة، ولم يستطع أعضاء حزبه وكتلته إقناعه بالتخلي عن القيادة، ولم تفلح مطالب القوى السياسية، الكردية والسنية والشيعية هي الأخرى، فجاء الحل من الزعيم الديني الشيعي.

الانهيار الأمني الذي حصل بسقوط الموصل في العاشر من حزيران وانكسار الجيش العراقي وانحلال الأجهزة الأمنية في المحافظة قد أصاب الجميع بالإحباط، حتى أن المعنويات انهارت في أهم المؤسسات العراقية وهي الأمنية والاقتصادية، فاتجهت الأنظار مرة أخرى إلى الزعيم الشيعي آية الله السيستاني، الذي افتى بوجوب محاربة الجماعات الإرهابية التي سيطرت على الموصل وغيرها من المدن العراقية، ما دفع الكثيرين من الجنود والشرطة والمتطوعين إلى الصمود والمواجهة بعد أن كان الانكسار واضحاً على الجميع. وقد ساعد الموقف الدولي الموحد تقريباً العراق في مواجهة الجماعات الإرهابية كثيراً لجهة تماسك الجبهة الداخلية ورفع معنويات العراقيين الذين اقتنعوا من جديد بأن الانتصار على الإرهاب ممكن مع اصطفاف العالم إلى جانبهم.

وبعد أن وصلت حالة الضعف العراقي هذه إلى أدنى المستويات بدأت بوادر الحلول تظهر منذ بدء مصادقات البرلمان على حكومة حيدر العبادي في الثامن من أيلول (سبتمبر) التي انتهت بعد اربعين يوماً بالمصادقة على وزيري الداخلية والدفاع في الثامن عشر من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. وعلى رغم أن حكومة العبادي لا تمتلك حلولاً سحرية لمشاكل العراق الكثيرة والمعقدة، خصوصاً السياسية منها، إلا أن المشجع هو تعاون الكتل السياسية حتى الآن للنهوض بالوضع العراقي، والذي تجلى بالاتفاق السياسي-النفطي بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم الذي سيحل جزءاً من المشكلة الاقتصادية على الأقل بعد سيطرة «تنظيم الدولة» على طرق تصدير النفط العراقي المارة عبر الموصل.

كما إن تعاون الدول الاخرى مع العراق لمواجهة الجماعات الإرهابية قد أعاد الثقة إلى المؤسسات العراقية جميعاً بأن هناك أملاً باستعادة الدولة سيطرتها على المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة حالياً.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

المؤسسات العراقية، السياسية والأمنية والاقتصادية والقضائية، فشلت خلال عام 2014 في توفير الحلول الناجعة للمشاكل العراقية الكثيرة، فجاءت الحلول من المؤسسة الدينية والمجتمع الدولي، وقد آن الأوان ان تنضج التجربة العراقية ويشعر القادة بأن عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم ويجدوا الحلول لمشاكلهم مستقبلاً ولا يتوقعوا النجدة من آخرين. العراق لم يخرج من دائرة الخطر بعد وستبقى الحاجة للتماسك الوطني والتعاون الدولي والإقليمي قائمة وملحة لبضع سنوات مقبلة.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

هدوء سياسي! [4]

محتويات العدد

كثرت في الآونة الأخيرة الإشارات والتصريحات الواردة من بعض السياسيين "المتفائلين" او الذين يكتنفهم شيء من التفاؤل الحذر بان الأمور بدأت تسير وفق مايرام ، و"التفاؤل" مقتضاه هو شيوع الهدوء السياسي النسبي على مجمل الفعاليات السياسية المنضوية في العملية السياسية الجارية ومن الممكن ان نصف المشهد السياسي العراقي حاليا بانه مشهد هادئ نسبيا وهي إشارات لم تكن من قبل بهذا المستوى من التفاؤل او كانت إشارات مشحونة بالتشاؤم.

وبنظرة تحليلية فاحصة نستشف بعض الأسباب التي تقف وراء هذا الهدوء ونستقرئ من تلك الأسباب النتائج المترتبة عنها نجد ان هناك قضيتين رئيسيتين مهمتين تقفان وراء هذا الهدوء السياسي النسبي مبعث التفاؤل الحذر وساهمتا في ذلك (فضلا عن قضايا اخرى كتوجه العراق الى ترميم علاقاته الخارجية مع محيطه الإقليمي): الاولى هو الاتفاق التاريخي المبدئي الذي ابرم بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق وفي محاولة لترميم العلاقات التي شهدت توترا ملحوظا في السنين الماضية ولتنقية الأجواء الوطنية لاسيما في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق والانطلاق نحو تأسيس قواعد وطنية رصينة مشتركة لأرضية تفاهمات تفضي الى حل المشاكل العالقة بين المركز والإقليم او المحافظات غير المنتظمة بإقليم وإزالة جو التوتر الذي لايخدم احدا ، والقضية الثانية التي ساهمت في شيوع الهدوء السياسي النسبي بين الأطراف السياسية هي الضرورة القصوى للتلاحم الوطني والتكاتف السياسي الملازم لأجواء الانتصارات التي حققتها القوات الأمنية والجيش العراقي وفصائل الحشد الشعبي في معارك المصير التي تخوضها ضد الإرهاب الأسود بما يسمى داعش وهذا الاصطفاف هو الحد الادنى من القدر المتاح الذي من الممكن ان يقدمه الفرقاء السياسيون للشعب العراقي وهو شيء طبيعي مألوف تمر به اغلب الدول التي تمر بمنعطفات حادة وحساسة.

وهي حالة طالما انتظرها الشعب العراقي ولسنوات طويلة عانى منها العراقيون الامرين بان يعمل الفرقاء السياسيون داخل الفضاء الوطني والتحرر من شرنقة الديماغوجيا المفرطة التي تلفعت بها اغلب الأحزاب والكتل السياسية وحبسوا أنفسهم داخل جدرانها الأيدلوجية العالية التي عزلتهم عن الجماهير وتطلعاتها في عيش كريم وآمن .وهاتان القضيتان كان لهما الأثر الرئيس في تحقيق الانسجام السياسي والوئام الوطني وتحقيق الحد الأدنى من التئام الشمل والشعور بالمصير المشترك الذي تهدده التنازعات والتوترات والمناكفات المتقابلة وتقوض أسسه الأعمال الإرهابية الهمجية ، وقد أثبتت الوقائع ان المجتمع الأهلي العراقي كان اكثر

[4] عباس عبد الرزاق الصباغ / الاتحاد البغدادية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

انسجاما وتآلفا من المجتمع السياسي الذي عصفت به الأهواء السياسية والمزاجات الحزبوية والتخندقات الكتلوية من تلك التي أهدرت اكثر من فرصة تاريخية في مضمار الشروع في بناء دولة المؤسسات والقانون، وأضافت جوا في عدم الاستقرار المصاحب للوضع الأمني المتذبذب والهش الأمر الذي رسم اكثر من صورة سلبية وقاتمة عن المشهد العراقي وكانت هذه الصورة اكثر ضبابية أمام فرص الاستثمار العالمي بالدخول في الأراضي العراقية لاسيما في مجالي النفط والمرافق الاقتصادية الاخرى وساهمت في زعزعة ثقة المستثمرين الأجانب لانهم لم يجدوا مناخا مناسبا لنشاطاتهم التي تضيف موارد مالية اضافية ترفع عن كاهل الاقتصاد العراقي أعباء الاقتصاد الريعي واستفراده وهو ما أعطى الفرصة سانحة للقنوات الإعلامية المغرضة لتتصيد في هذا الماء العكر وتنقل صورة مرعبة ومشوشة عن العراق .

ولايُخفى ماللهدوء السياسي في اية دولة ـ في العراق خاصة ـ من اثر بالغ في تشكيل مناخ وطني ملائم لتحقيق البرامج الحكومية التي تصب في تنقية الأجواء ضمن البيت الوطني الواحد وتفعيل آليات المصالحة الوطنية بشكل ملموس وفعال وإعطاء صورة ايجابية للمحيط الخارجي وتبديد الصورة القاتمة التي رُسمت في مخيلة الرأي العام العالمي عن حيثيات الواقع العراقي ولهذا كانت دعوة الكثير من السياسيين الى استغلال حالة الهدوء السياسي النسبي للانطلاق نحو مستقبل افضل للعراق كانت دعوة لم تنطلق عن فراغ.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

العراقيون على مشارف حصار اقتصادي جديد[5]

محتويات العدد

تعلن الدولة العراقية اليوم وعلى كافة المستويات اجراءات تقشف شديدة لم يشهده العراق منذ العام 2003 وهو العام الذي خففت فيه اجراءات اشد حصار شهدته البشرية فرض على شعب العراق، الذي نتج عن قرار الامم المتحدة 661 عام 1990، اشترك فيه العدو والصديق ونال من جميع اطياف الشعب باستثناء قيادته العابثة التي استمرت ببناء القصور واجراءات الترف ذاتها ،بينما قدر عدد الاطفال الذين ماتوا من جرائه بمليون ونصف.

ومن جانب آخر تعلن الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها الدول الاوربية ان الحرب ضد داعش ستطول لسنوات ،ممايعني استمرار اجراءات التقتير الاقتصادي التي فرضتها الدولة العراقية لسنوات بسبب استمرار الحرب وهذا يعني بوضوح ان شعب العراق سيدخل وضعا اقتصاديا صعبا شبيه بما ذاقه بين اعوام 1990 – 2003 ، واذا كانت نسب الفقر والبطالة والامية قد تفشت بارقام مخيفة ابان السنوات الصعبة التي مرت فانها ستزداد بصورة مطردة بعد تدهور الوضع الاقتصادي وعدم وجود تخطيط اقتصادي واضح واعتماد الدولة على جانب واحد في سلتها الاقتصادية هو بيع النفط الخام وبالمقابل خمول وموت اي نشاط زراعي او صناعي منظم واعتماد سياسة الاستيراد لكل شي من مياه الشرب والفواكه والخضار الى الالبان ومشتقاتها والخبز!

غياب البناء المنظم:

تعرضت البلاد الى حروب وتدمير للبنى التحتية في سلسلة من الحروب الامريكية الاطلسية على العراق وما تلى كل منها من صفحات نهب وسلب وتخريب للمرافق العامة على طول البلاد وعرضها ،حيث دمرت المصانع والمصافي والجسور ومحطات الطاقة والمياه والمجاري وغيرها وسرقت كنوز البلد واثاره ودمر ما دمر منها ،وكان لزاما على الحكومات المتعاقبة التي حلت في السلطة بعد العام 2003 استغلال الفرص الكبيرة التي توفرت لاغراض البناء المنظم واعادة الاعمار ، خصوصا وان غالبية الشعب كانت تواقة ومتشوقة للمشاركة الفاعلة في اعادة بناء البلاد.

النفط لم يستغل بصورة صحيحة:

مع انه ليس من الصحيح الاعتماد المطلق على النفط لوحده كايرادات متحققة للبلاد ولكن مع ذلك كانت الفرصة ذهبية لو استغلت هذه الايرادات بصورة حكيمة إذ كانت اسعار النفط قد تصاعدت حتى وصلت الى 148 دولارا للبرميل عام 2008 ،وكانت المستويات التصديرية في تصاعد ممتاز ايضا خاصة بعد دخول استثمار حقول جديدة في الجنوب والشمال ،وحسب

5 طاهر مسلم البكاء / الحوار المتمدن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تصريحات وزارة النفط ان خطتها عام 2014 تصدير ثلاثة ملايين واربعمائة الف برميل يوميا ،بينما فقد العراق 27 % من ايراداته في الاشهر الاخيرة من عام 2014 بسبب انخفاض اسعار النفط.

اذن كان الامر بحاجة الى القيادة التي تزيد الحماس وتهيء الحافز لذلك وتستغل العلوم والمعارف والتكنلوجيا الحديثة من اجل ارساء قاعدة بناء حديث مخطط وفقا للاولويات وبما يخدم مجموع الشعب وليس الفئات والكتل ،وكان يمكن لمثل هذا الوضع ان لايفسح اي مجال للارهاب من ان يعشعش داخل البلاد ويقطع الطريق على اي تدخلات خارجية ،غير ان كل ما خط هو صرف عبثي لمليارات الدنانير ،وكانت تتدخل الاهواء والرؤى والمنافع الشخصية للساسة الذين زادت اعدادهم بشكل يفوق الوصف ، فقد اصبحت جل الاموال تهدر وبصورة رسمية كرواتب وامتيازات لبرلمانات ومجالس متعددة بعضها في الخدمة واخرى محالة على التقاعد ،والقسم الآخر منها يضيع في الفساد المستشري والذي تنوعت الوانه واشكاله واخذت العملة العراقية تهرب الى خارج البلاد وبدات الايدي العاملة والمهارات والكفاءات تغادر ارض الوطن ،ولانزال نتقاتل على المناصب والامتيازات بدون اي بناء معتبر.

واخيرا جاء تنظيم داعش الذي هو اليوم احدث حلقات المواجهة وليس اخرها حيث حاول ايجاد موطئ قدم له في العراق ونتيجة لذلك اصبحت جل ميزانية العراق الاقتصادية موجها للجهد الحربي ومعالجة مشاكل النازحين ،وكان على شعب العراق ان يستعد لايام اقتصادية عصيبة جديدة تماثل ايام الحصار وقد تكون اشد بسبب الفوضى وتعدد رؤوس القرار وغياب اي اعتماد على الذات حتى في الغذاء والدواء وماء الشرب.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أصبح للميزانية الاتحادية استحقاق في نفط كوردستان[6]

محتويات العدد

من الطريف هو أن المتحدثين بإسم الإقليم وحتى الآخرين المستهدفين بسياسات الإقليم للاستحواذ على حقوق الآخرين مازالوا يعيدون ""عبارة استحقاق الإقليم من الميزانية العامة للبلد""، إذ يبدو أنهم مازلوا لا يعلمون أن الأمر قد أصبح معكوسا، وذلك بعد الإعلان الجديد لتصدير الإقليم من النفط الخام.

فقد صرح وزير الموارد الطبيعية في الإقليم أن تصديره من النفط عبر الخط التركي قد وصل إلى300 ألف برميل يوميا، كما وأن السيد الوزير قد وعدنا بأنه سيصدر ما مقداره500 ألف برميل يوميا في شباط القادم. وأن تقرير وزارة الموارد الطبيعية للإقليم للعام2013 قد بين بشكل لا يقبل الشك أن المصافي الصغيرة في كردستان تكرر92 ألف برميل يوميا، وأن مصفاة خورمالة التي افتتحت خلال العام الجاري تكرر100 ألف برميل يوميا، وهكذا أصبح المجموع الكلي لما ينتجه الإقليم في بداية العام القادم2015 هو692 برميل يوميا، أي ما يقرب من700 ألف برميل يوميا في بداية العام القادم، وهناك زيادات خلال العام قد تصل إلى100ألف برميل يوميا تضاف لما تقدم، ولكننا سنعتمد الرقم700 ألف برميل للتقريب بوضع المقاربة الحسابية.

وكما نعرف أن إنتاج المنطقة الجنوبية من النفط هو بحدود3 مليون برميل يوميا متضمنا المصدّر والمكرر في مصافي الجنوب، هذا باستثناء ما تنتجه حقول الشمال المتوقفة عن الإنتاج بسبب الأوضاع الحالية، ولا أحد يعرف على وجه التحديد متى ستعود السيطرة عليها كاملة، ومتى سيعود الإنتاج منها، ومع ذلك، سنأخذها بالحسبان على أنها منتجة حاليا، هي والمصافي في بيجي وكركوك، أي أن الإنتاج الإجمالي من العراق عدا كوردستان بحدود3.4 وإن ما يستغل في المصافي العراقية عموما لا يتعدى ال600 ألف برميل حتى بعد عودة مصافي الشمال للعمل من جديد.

وهكذا لو أعدنا الحسابات من جديد، نجد أن ما ينتجه الإقليم هو أكثر من17% من المجموع الكلي، أي أن الإقليم يأخذ حصته من النفط وأكثر من ذلك، وعليه إعادة مبلغ قد يصل إلى5% من عائدات النفط الذي ينتجه للحكومة الاتحادية كمستحقات للميزانية السيادية.

قد يعترض البعض على هذه المقاربة الرقمية بالقول أن عائدات برميل النفط المنتج من الإقليم

[6] حمزة الجواهري – صوت الحكمة

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أقل من عائداته بالنسبة للحكومة الاتحادية، نعم هذا صحيح جدا، لأن عقود المشاركة بالإنتاج التي اعتمدها الإقليم تمنح الشركات ما نسبته20% تقريبا كونها تمنح الشركات نسبة بالنفط تقدر بأكثر من14% ونسبة من الغاز بنسبة16%، وعند تحويل الغاز للمكافئ النفطي، نجد أن النسبة التي يمنحها الإقليم تكون بهذه الحدود تقريبا لتفاوت نسبة الغاز للنفط المنتج من كل حقل، في حين أن ما يحصل عليه المستثمر في حقول الجنوب وفق عقود الخدمة التي اعتمدتها الحكومة الاتحادية لا تتعدى دولارين في أسوأ الأحوال، دون أن يكون للمستثمر حقا بالغاز المنتج، حيث يسلم الغاز للحكومة الاتحادية بعد معالجته بالكامل ما عدا تلك الكميات التي يستغلها المستثمر بالعمليات النفطية وهي قليلة جدا.

في الحقيقة إن اعتماد هذا النوع من العقود هو مسؤولية الحكومة في الإقليم، فهي التي أختارت هذا النوع رغم اعتراض الحكومة الاتحادية عليها، بل ورغم اعتراضها على كل ما انتهجه الإقليم من سياسات نفطية جملة وتفصيلا، إذ أن الحكومة الاتحادية لحد الآن مازالت تعتبر أن كل ما فعله الإقليم بخصوص النفط والغاز غير شرعي ولا يتوافق مع الدستور، لذا عليهم تحمل تبعات ما أقدموا عليه من سياسات وتعاقدات.

في الواقع ما تقدم لا يعني تنازل الحكومة الاتحادية عن موقفها من شرعية السياسات والممارسات التي ينتهجها الإقليم بما يتعلق الأمر بالنفط والغاز التي تتعارض مع ما ورد بالدستور جملة وتفصيلا، لأن السكوت عنها يعني الموافقة الضمنية على هذه السياسات ما لم يتم تعديل الفقرات الدستورية التي تتعلق بهذا الموضوع، وهي كثيرة.

وهكذا نجد أن الآية قد انقلبت، فأصبح هناك استحقاق للميزانية السيادية يقدر ب5% من عائدات اللإقليم النفطية، محسوبا على أساس سعر البرميل عالميا، وليس على أساس صافي العائدات النفطية، وهذا ما يجب أن تدفعه حكومة الإقليم للحكومة الاتحادية، وليس العكس كما كان يحدث قبل الإعلان الرسمي الأخير لوزير الموارد الطبيعية.

لابد من الحديث قليلا عن إنتاج الإقليم من المشتقات النفطية، فقد أصبح للإقليم مصافي تعمل بطاقة اجمالية بحدود192 ألف برميل يوميا وذلك بعد افتتاح مصفى خورمالة هذا العام، لذا لم تظهر أرقاما عن هذا المصفى في التقرير السنوي لوزارة الموارد الطبيعية في الإقليم للعام2013، حيث تضمن التقرير أرقام المصافي الصغيرة فقط والمنتشرة هناك، حيث قدر التقرير طاقتها بحدود92 ألف برميل يوميا، ومع ذلك بقي الإقليم يطالب الحكومة الاتحادية بحصة من المشتقات المنتجة في باقي المصافي العراقية وكذلك المشتقات المستوردة بالأسعار العالمية لسد النقص!

ومن الجدير بالذكر أن مصفى خورمالة يأخذ النفط الخام من قبة خورمالة التي تعتبر جزء من حقل كركوك العملاق، وأن هذه القبة والحقل بأكمله يجب أن يكون تحت تصرف الحكومة الاتحادية وفق ما نص عليه الدستور في المادة112 منه، لكن الإقليم سيطر عليه بقوة السلاح كما واستحوذ على المعدات التي اشترتها وزارة النفط الاتحادية لتوسعة الإنتاج من هذه القبة، وأصبح الآن ينتج النفط منها بما يقرب من150 ألف برميل يوميا، وهناك برنامج لزيادة الإنتاج وصولا إلى250 ألف برميل يوميا، كما ولدى الإقليم محاولات للسيطرة على قبة أفانا في الحقل نفسه، ومحاولات أخرى لربط الأنبوب الرئيسي من حقل كركوك وباي حسن بأنبوب كوردستان

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الذاهب إلى تركيا.
عودة لموضوع المشتقات، إن ما ينتجه الإقليم من مشتقات يفيض عن حاجته قبل استلام حصته من الحكومة الاتحادية، لأن نسبة ال192 ألف برميل يوميا مما ينتجه العراق من المشتقات متضمنا انتاج الإقليم هو24% تقريبا، لذا فقد تعاقد الإقليم مع محافظتي نيونوى وصلاح الدين هذا العام لتزويدها بالمشتقات النفطية وفق الأسعار العالمية وليس الأسعار المدعمة من قبل الحكومة الاتحادية، لأنه يستحوذ على كميات كبيرة جدا من المشتقات تزيد بكثير عن حاجته، ومع ذلك بقي مصرا على أخذ حصة من منتجات مصافي الجنوب، وحتى المستورد لسد النقص بالحاجة للمشتقات في الداخل العراقي!
خلاصة القول أن على الإقليم تقديم مشتقات للحكومة الاتحادية لسد بعض النقص كما يتوجب عليه تقديم حصة من عائداته الإجمالية من تصدير النفط والتي تقدر ب5% تقريبا كمستحقات للميزانية السيادية، وليس له أي حق بالحصول على أموال من الميزانية الاتحادية للعام2015، بل العكس كما اسلفنا، ومن يساهم بمنح الإقليم أموالا من الميزانية القادمة كمن يسلب حقوقا من الشعب في المناطق خارج الإقليم ويسلمها لغيرهم، وأن المطلوب من الحكومة الجديدة والبرلمان أن يأخذوا هذا الأمر بالحسبان دون تفريط بحقوق الناس تحت أي ذريعة كانت، فليتوافق المختلفون فيما بينهم ما شاؤا، ولكن ليس على حسابنا.

(*) مهندس وخبير نفطي عراقي

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عندما تشتبك الأحلاف الاقتصادية والسياسية والأمنية والأخلاقية[7]!

محتويات العدد

ثمة تقليد ترسّخ في الحياة السياسية العراقية ما بعد 2003، وهو تلاشي الأولويات في واقع تلفه الآفات والكوارث. قضايا أخطر تغطي قضايا خطرة، والإثنان يكبران معا، يتورمان ويستحيلان الى جسد معقد كامل. يجري هذا بشكل دائم ، بلا تخطيط سابق ، وبلا وعي ، بل بواسطة قوة صامتة ، غفلة ، هي نتاج تاريخ اجتماعي - سياسي مفكك ، واقترانات ما بين أسوأ ما نفكر به وما نتوقعه من سوء وانحطاط وفساد وتفاهة وعنف .قبل أسابيع ذكّرنا النائب الدكتور مهدي الحافظ بقضية نُسيت، غطتها عشرات المشكلات التي لم تحل ، وعشرات الحوادث التي دخلت علينا أشبه بدخول سكين في الخاصرة. هذه القضية هي العدد الكبير من أفراد الحمايات العاملين في حراسة النواب ، والمبالغ الهائلة المخصصة لهم . الدكتور الحافظ، بوصفه نائبا، رفع هذه القضية الى رئاسة البرلمان ، وعلى طريقته الموضوعية المهذبة ألقى الضوء عليها من دون توسع سياسي ولا استذكار قضايا سابقة ، مشيرا فقط الى حجم المبالغ الهائلة الذي يصرف على أفراد الحمايات .حسب متابعتي لم تحظ هذه المذكرة باهتمام كاف من قبل الصحافة. وبالتأكيد لم تحظ باهتمام غالبية النواب ، لأنها تحرجهم .لنستمع الى ما جاء فيها من حقائق مزعجة: لا يخفى عليكم تمتع العضو بـثلاثين عنصرا من الحماية فضلا عن أن المسؤولين الكبار لديهم أعداد أكبر كما يشاع . وهذا يشكل هدرا ماليا ثقيلا دون شك . فهل يعقل أن يستمر هذا العبء المالي في هذه الظروف العسيرة التي يمر بها البلد من الناحية المالية. وأرى أن يجري اختزال هذا العدد بحيث يحافظ على أمن العضو بصورة معقولة ويوفر المال للمجلس لأداء مهمات جوهرية أخرى. فالارقام تشير الى أن راتب عنصر الحماية هو حوالي تسعة مئة الف دينارا، والحصيلة النهائية تبلغ حوالي ثلاثين مليون دينارلكل عضو من مجموع 328 عضوا. واضف الى ذلك العدد الآخر الذي في عهدة المسؤولين الكبار.لستُ ضليعا بالحساب لكي أضرب عدد النواب والمسؤولين بهذا المبلغ الكبير، وهو بالتأكيد يتضاعف حسب أهمية المسؤول ، وعدد منتسبي حمايته من أقاربه وأبناء عشيرته. أترك الأمر للقراء الذين أتمنى عليهم ، بعد حصولهم على النتيجة ، أن يدقوا طبولا لهم علّهم يخجلون.أود هنا أن أعيد طرح المسألة من رؤية لم يتناولها الدكتور الحافظ لأنها تقع في زوايا سياسية حادة غير منظورة، في حين أن مذكرته اهتمت بالجانب الاقتصادي. (إن الجانب الخلقي لم يعد قائما كما

7 سهيل سامي نادر - الدستور

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يبدو!) .إذا كانت القضايا الاقتصادية معقدة لا تفهمها سلطة لا تنتج شيئا غير نفسها في دورة تشكل المصروفات الأمنية فيها الرقم الاكبر، فإن هذه السلطة المغرمة بتحويل كل شيء الى السياسة ، نست قلقها السياسي من نظام الحمايات الخاصة. عندما كانت خزينة الدولة مليئة كانت السلطة الكريمة مع لصوصها لا تبالي إذا ما تبخر مليار على صفقة تساوي 300 مليون ، بل إنها تقيّم ، على طريقة مكاتب المالكي العقائدية ، أن الباقي المسكوت عنه ليس رشوة بالمعنى الأخلاقي، بل حصة بالمعنى السياسي. لعل نظام الحمايات هو شكل من أشكال الحصة المبررة بالوضع الأمني فضلا عن وظيفته ، بيد أنه استطال وبات يخفي تهديدات جديدة . إن اختلاط السياسة بالاقتصاد والأمن أحد السلاسل الكبرى في الحياة العراقية المليئة بالفواجع. لكن الأمر اختلف الان، فأسعار النفط تنخفض بينما كلف الأمن ترتفع ، لأن مواجهة الارهاب الداعشي باتت مكلفة جدا. بالرغم من ذلك لم تتزحزح ولا أنملة أعداد حمايات النواب والمسؤولين ، وبالعكس باتت جزءا من التقاليد ، جزءا من هيبة مضحكة لمسؤولي السلطة التنفيذية الكبار، وممثلي الهيئة التشريعية الصغار والكبار. كلما باتت السلطة مكشوفة للارهاب بسبب إهمالها، وقياداتها الفاسدة وغير المهنية ، باتت كلف حماياتها أكثر من كلف حماية المواطنين، وباتت تنتج مخاطر جديدة.أذكركم هنا بأن قضية الهاشمي المحكوم عليه بالإعدام بدأت من إلقاء القبض على بعض من حراسه الذين أدخلوا الى الفرن الأمني واعترفوا بقيامهم بأعمال اجرامية مدّعين أن الهاشمي أمرهم بها.حادث اعتقال أفراد من حراسات العيساوي عدّ اعتداءً على العيساوي شخصيا ، ثم مدّت السياسات الابتزازية هذا الاعتداء او الاجراء الى طائفة كاملة ، وباتت حراسة وزير المالية قضية طائفية.إن أسوأ ما في هاتين الحادثتين هو أن السلطة هي التي سمحت للحمايات أن تصبح ضربا من المليشيا المصغرة ، لأنها كانت قد سمحت بالمقابل، وفي بعض الظروف ، لمليشيا مساندة لها بالعمل والاعتداء على المواطنين. إن الميكانيكيا الاجتماعية بين الطوائف من فعل ورد فعل تمارس دورها في النظام السياسي القائم على المحاصصة بالمكافآت السخية.إن سلطة تفقد مصداقيتها في قضايا الأمن تتحول إجراءاتها ، حتى لو كانت مبنية على معلومات صحيحة، الى لون من ألوان التخبط المكشوف. فحادث اعتقال أفراد حماية العيساوي انتهى بتطابق رد فعل العيساوي مع فعل السلطة، والإثنان أعيد انتاجهما في المطبخ العراقي ذي الطبخات المحترقة. لا السلطة قدمت معلومات وافية ، ولا العيساوي أفادنا بشيء ، فهذا الطبيب الذي صنعت منه المحاصصة الطائفية وزيرا للمالية، سارع الى تغطية نفسه بحماية أكبر بكثير من حماية وزير، هي حماية العشائر، وعبرها الطائفة كلها. وكالعادة جرى إسقاط تهمة الطائفية على الخصوم وحدهم أما الوزير فقد بات بطلا عروبيا!هذه قصص بدأت حركاتها الأولى من الحمايات ، وبالرغم من كل الغموض الذي لفها ، الا أن الواضح تماما أن نظام الحمايات استطال وراح يمارس دور مليشيا مصغرة.إذا كان هذان المثالان يشيران الى شخصين من الطائفة السنية ، فهناك أدلة على قيام مسؤولين ونواب من الطائفة الشيعية ألقت الشرطة القبض على بعض أفراد من حماياتهم وهم يحملون مسدسات كاتمة الصوت . بالامكان مراجعة اعداد من صحيفة الناس التي نشرت وثائق رسمية بهذا الشأن ، لم يجر تكذيبها من السلطات آنذاك (ربما لاسباب سياسية فهم من غير دولة القانون).الواقع أن السنتين الاخيرتين من حكم المالكي تؤكد اعتماده على المليشيات في تنفيذ

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مآربه الخاصة. لقد جرى قتل 9 ايزيديين من أصحاب محال بيع المشروبات الروحية علنا وبدم بارد من قبل مليشيات تحالفت مع المالكي، مع وجود شرطة شاهدت كل شيء ولم تتدخل . خلال مؤتمر لشيوخ ووجهاء عشائر محافظة ذي قار عقد في الثالث من شهر تشرين الثاني 2011 قال المالكي رئيس الوزراء إن بعض حمايات الشركاء السياسيين تحولوا إلى ملاذ آمن للقتلة والمجرمين بسيارات الدولة وأسلحتها، مؤكدا أنهم يفجرون ويقتلون ويغتالون وهذا غير مقبول أبدا وقد حان الوقت لنقول لا.إن هذا التصريح وإن لا يشخص شركاء المالكي السياسيين عليل بطبيعته ، فما معنى أن يقول أكبر مسؤول في الدولة أن التفجير والقتل والاغتيال غير مقبول وحان الوقت أن يقال فيه لا . هل اللا هذه تمثل السلطة السياسية أم السلطة القضائية التي كانت غائبة كما يبدو؟القيادي في دولة القانون كمال الساعدي صرح في 28 من أيلول 2011 قائلا إن بعض المسؤولين يستخدمون مواكبهم وحصانتهم ليقوموا بأعمال القتل والتفجير. ثم أكدها الناطق باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا بتاريخ 13 من شهر تشرين الاول 2011 الذي قال إن الاجهزة المعنية رصدت حالات اغتيالات نفذتها عناصر من حمايات المسؤولين ضد مواطنين. في كل الاحوال يبدو أن عدد المسؤولين المتهمين في هذه القضايا حسب الاجراءات المتخذة لا يتجاوزون 3 ، آخرهم كان العلواني الذي حكم بالاعدام ، وكلهم من طائفة واحدة ، لكننا حتى الان لا نعرف التفاصيل والحيثيات. كأن الصمت قادر على حماية نظام المحاصصة الموزع باسم الوحدة الوطنية التي نعرف الآن مآلها على يد المالكي.دعونا نتفحص تلك الجيوش الصغيرة عن قرب ، فمتطلبات الوضع الامني ليست وحدها من جعلها ضرورية ، ذات وظيفة محددة ، بل أسهم بخلقها السياسيون ورجالات الحكم والسلطة كذلك . تظهر الحمايات رجالات السلطة والنواب بمظهر المهم والخطر ، تطوقهم بمواكب احتفالية عند رواحهم ومجيئهم، تطوقهم في بيوتهم ، إذ يجري قطع الشوارع الموجودة فيها منازلهم أو قصورهم أو مكاتبهم ، فكأنهم في قلاع ، (في بروج مشيدة) ، فيزدادون نأيا عن الناس، لكنهم يزدادون خوفا ، ثم يزدادون غموضا ، وشعورا بالقوة. لكن رجال الحمايات الذين تنعكس على سلوكهم الشخصية التي يحمونها ، هم نتاج نظام سياسي ولد بطريقة قيصرية.ما من شك في أن الارهاب فرض نزعة للعسكرة والروح البوليسية عند السلطة كلها . لكن السلطة كانت مستعدة لتطوير هذه النزعة وتكيفها افقيا ، وتوزعها على رجالاتها الذين تكفلوا بنظام الحمايات شخصيا. لنتصور هذه الحالة الغريبة : نائب برلماني يرى أن بقاءه حيا مرهون بأفراد حمايته ، وعن طريق هؤلاء يكون متساويا مع نظرائه ، وعليه أن يتعامل مع مجموعة من حاملي الرشاشات والمسدسات ، الخفراء الساهرين ، والمتعبين من اليقظة والحراسة والقلق ، وهو من يختارهم ، عرابهم وكفيلهم. إن عددهم الكبير يجعلهم بمثابة مكتب أمني. أين يحدث هذا؟ كان يحدث بطريقة محدودة في أمريكا اللاتينية أيام الدكتاتوريات القذرة حيث السياسة تديم الارهاب ثم تتخلص منه بانقلابات لتعاود استخدامه ، وهكذا. لكنه ولد عندنا مبررا بالارهاب وبات ضخما مثله ، وكلفته شبه مفتوحة ماديا وسياسيا.. كلفة تناسب دولة نفطية من النوع الفاسد.في النظام السابق كان أمر الحمايات تقوده سلطة منظمة ، متماثلة ، لا يعدو فيها الوزراء والمدراء العامين غير ممثلين لها ، وأمر حمايتهم هو ذاته أمر مراقبتهم ، وهي لا تبالغ به ما دامت الخيارات الاصلية محسومة ، والشكوك تكاد أن تكون مبعدة بالنسق الامني

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الذي يشمل المجتمع كله. لكن المبالغة فيه ستجري عند حماية رأس النظام، رأس العائلة، الأب القائد. إن التقييم السياسي والاديولوجي والبطرياركي يستولي على كل الحصص ، فيقفز نظام الحماية عموديا ويتحول الى كابوس صارم لا يقبل الخطأ ولا المصادفات غير المحسوبة.في المثال السابق يمنع على الوزراء والمسؤولين من أن يتصرفوا بمقتضى رؤيتهم أو اجراءاتهم . هم يتبعون نسقا مدنيا ، ونسق من يحميهم أو يراقبهم خفيّ عنهم ، وهم غير معنيين به. بعد 2003 لم تعد الدولة قائمة، والنظام السياسي الجديد ظهر كله من خلال تضافر سياسيي الطوائف والاثنيات وحماياتهم والقوى الامنية الوليدة . لقد ولدت قوى الحمايات لتتحول مع الوقت الى جيوش صغيرة تابعة لمن تحميهم ، مستوعبة قيمتها الذاتية بالتجربة كونها خارج سياق الدولة أو السلطة. إنها مستقلة ، متصلة بوساطة ممرات ودهاليز بالطائفة التي تنتمي اليها ، ثم المعقودة من طرفها الآخر بالمرجعية السياسية للمسؤول.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

خطوات على العبادي أتخاذها لمنع أنهيار العراق[8]

محتويات العدد

ليس هنالك الكثير من الوقت أمام أنهيار العراق وأذا لم تتصرف الحكومة العراقية أتجاه هذا الوضع فنحن أمام كارثة في 2015 ستحل في العراق استنادًا الى ما قدمه الخبير الأقتصادي الكبير الدكتور (عصام الجلبي) والذي أعطى في تحليله الأقتصادي أرقام متفائلة وأنا لا أشاطره هذا التفاءل وسأتكلم بألأرقام الحقيقة.

بما أن العراق يتعمد في أقرار ميزانيته على موارد النفط حصراً و بعد أن وصلت أسعار النفط الى سعر 62 دولار للبرميل و هنالك أستقطاعات من سعر البرميل تتعلق بقلة كثافة النفط العراقي وايظا أستقطاعات تتعلق بأمتزاج النفط العراقي بنسبة من الماء وبالأضافة الى بعض العمولات وتكلفة الموانئ الغير عراقية المصدرة للنفط مثل ميناء جيهان في تركيا وميناء بندر عباس في ايران وميناء العقبة في الاردن .لذلك سوف يصل سعر النفط الى 55 دولار للبرميل والعراق يصدر حالياً 5، 2 مليون برميل يومياً .لذلك فأن واردات العراق من النفط سوف تبلغ حوالي 50مليار و187، مليون دولار .سوف تستقطع منها حصة اقليم كردستان 12 مليار دولار تتضمن مليار دولار مخصصات البشمركة . وسوف يستقطع منها ما يقارب 12 مليار دولار حصة شركات النفط الاجنبية . فأن المبلغ المتبقي من ايرادات النفط هو 26 مليار و187 مليون دولار .

بينما يحتاج العراق الى 71 مليار دولار كميزانية تشغيلية تتضمن النثريات للوزارت و رواتب الموظفين . وتحتاج وزارة الدفاع من 15 الى 20 مليار دولار سنوياً . وتحتاج وزارة الداخلية من 10 الى 15 مليار دولار سنوياً. ويحتاج الحشد الشعبي والصحوات والعشائر التي تعمل مع الحكومة الى 10 مليار دولار سنوياً وطبعاً هذا ما كلف العراق في عام 2014 .

مع بداية عام 2014 كان العراق يملك في البنك الدولي 18 مليار دولار وفي البنك المركزي العراقي 70 مليار دولار تم صرف جميعها ولم يعد يملك العراق سوى مايقارب 400 مليون دولار فقط الآن من مجموع 88 مليار الذي كان يملكها خلال عام 2014 .

في حالة كحالة العراق ليس لديه موارد غير النفط من المفروض أن يعتمد على الأقتراض من دول العالم .لكن من سوف يقرض العراق .؟

الولايات المتحدة ودول الجوار ودول الخليج والاتحاد الأوربي لن يفعلوا ذلك طالما أن النظام السياسي في العراق موالي لأيران بالكامل .

ايران لن تستطيع أقراض العراق هذه المبالغ الكبيرة وهي تعاني ايظا من أنخفاض أسعار النفط . بالأضافة الي عبء تمويل حزب الله وحركة حماس والنظام السوري والحوثيين .

8 عمر الحسان - كتابات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أذا استمر العراق في صراعه الحالي وفضل تمويل وزارة الدفاع والداخلية بمبلغ 24.5 المتبقية من ايرادات النفط وهذه المبالغ لاتكفي حتى وأن شاركته الولايات المتحدة في الصراع لأن الكونغرس الأمريكي خصص 5 مليار دولار فقط لمحاربة داعش ويتضمن قتاله في سوريا والعراق... فعليه حل جميع الوزارت الباقية والتوقف عن صرف الرواتب وعن تقديم الخدمات وحتى عن توفير الكهرباء والخدمات الصحية.

وأذا توقف العراق عن قتال داعش وأستعمل مبلغ 24.5 مليار دولار المتبقية من ايرادات تصدير النفط لتمويل الميزانية التشغيلية والبالغة 71 مليار دولار حسب ميزانية عام 2013 فعليه خفض رواتب المواظفين ومن تدفع الدولة رواتبهم الى الثلث مع توقف جزء من خدمات الدولة .علماً أن خسائر العراق من بنى تحتية المتمثلة بالجسور والطرق والمقار والدوائر الحكومية والابنية والمنازل والخسائر العسكرية والتراثية وغيرها تقدر بما يقارب 300 مليار دولار .

الى الآن يعتبر الصراع في العراق هو صراع دولة ضد التطرف أو الارهاب حتى مع بعض التجاوزات على مكون معين ،لكن أذا ما غابت أو ضعفت المؤسسة الأمنية المتمثلة بالجيش والشرطة والتي تعتبر شبه محايدة فسوف ينهار الوضع بالكامل ويتحول الصراع الى صراع طائفي بين ميليشيات تنتشر في المناطق على أساس طائفي لحمايتها . وأما أذا ما ذهب البعض الى أنشاء أقليم كما تعلو الأصوات المطالبه به الآن وهو أقليم الجنوب للخلاص من هذا الوضع وسحب جميع الاليات العسكرية اليه للخلاص من داعش فمن يضمن أن لايستمر داعش بمهاجمة هذا الأقليم وما الذي يضمن تحصنه لهذه الدرجة من داعش ؟.

مستقبل العراق كدولة أمام مفترق طرق وعلى رئيس مجلس الوزراء الدكتور حيدر العبادي أن يتخذ قرارات جريئة حتى لو كانت لاتخضع للتوافق السياسي والحزبي وأمامه مدة لاتتعدى الست أشهر يستطيع أن يستغل التوافق الدولي والأقليمي والمحلي عليه ، وأن يتصرف كقائد مرحلة صعبة من تاريخ العراق .

وهنالك ثمان خطوات أذا كانت نية الحكومة العراقية صادقة في القضاء على داعش وكانت لديها نواية صادقة في المصالحة الوطنية تستطيع تنفيذ هذه الخطوات وأنا أضمن له القضاء على تنظيم داعش وأعادة العراق الى المسار الصحيح خلال هذه المدة، على أن نكون صريحين وواقعين في التعامل مع المشاكل التي تواجه البلد .

الخطواة الأولى

الأعلان عن عفو عام عن كل من حمل السلاح من العراقيين بعد فض الأعتصامات في الحويجة والانبار بالقوة والكف عن الحديث عن من تلطخت أيديهم بالدماء فلا يوجد حزب سياسي أو جماعة مسلحة في العراق لم تتلطخ أيديها بالدماء . خطوة كهذه سوف تسحب البساط من تحت داعش وتصعف قوته لأن حسب التقديرات أن هنالك مايقارب 45 الف مقاتل من داعش في العراق، سبعة الاف مقاتل فقط هم من الأجانب والباقيين هم من العراقيين أضطر بعضهم الى اللجوء الى داعش بسبب سياسات الحكومة أو المرحلة السابقة ومنهم وجوه عشائرية وقبلية بالأظافة الى أتهام بعض قادة السنة السياسيين لبعض معارضيهم من السنة بأنهم مع داعش مما أضطرهم الى اللجوء اليها .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الخطوة الثانية

الأسراع في تشكيل قوة سنية سواء كان الحرس الوطني أو غيرها من أبناء المحافظات التي تقع الآن تحت سيطرة داعش لفرض الأمن فيها دون تدخل قوة من خارج هذه المحافظات حتى لا تثير الحزازية الطائفية أو القومية في هذه المناطق وأعادة نشر الجيش على الحدود بعد أن فقدناها .وتعويض الأهالي المتضررين جراء العمليات العسكرية وأطلاق سراح المعتقلين دون تهم والأسراع بتعديل قانون أجتثاث البعث أو المساءلة العدلة الذي كان يجتث المعلمين والموظفين من الموصل والأنبار وصلاح الدين ويترك أشخاص مثل علي الشلاه وحنان الفتلاوي .

الخطوة الثالثة

تغير سياسة الحكومة أتجاه تلك المناطق واطلاق يد مجالس المحافظات والمجالس البلدية دون تقيدها وهنالك مفاهيم على الدولة أن تحاول تغيرها لباقي المحافظات:؟ مثل أن محافظة الانبار ليست عبء مالي على واردات النفط التي تنتجها محافظات الجنوب والشمال فمحافظة الانبار تملك تاسع أحتياطي في العالم من الفوسفات النقي وتملك معبرين حدودين لهما مردود كمركي بالأظافة الى الزراعة التي فيها .وايضا هم ليسوا مضطرين أن يدرسوا أولدهم في المناهج أمور لاتعنيهم مثل بعض الشخصيات الشيعية التي هنالك تيارات سياسية تحمل أسمائها مع أحترامنا الشديد لهم... في حين أن صحابة وزوجة رسول الله تشتم وتسب يومياً في بعض المناطق الجنوبية.ومثلما أن الأكراد لهم مناهجهم الخاصة يحق لهذه المناطق ايظا أطلاق مناهجها الخاصة طالما أنها لاتسيء لأحد وتبقى ضمن رقابة وزارة التربية .

الخطوة الرابعة

الغاء جميع ضباط الدمج والمنتسبين الذين أتو من خلال قرار(بريمر) وقرارت المالكي وتحويلهم من المؤسسات الأمنية الى دوائر الدولة المدنية.

الخطوة الخامسة

القضاء على البيرقراطية السيئة التي تعاني منها الدولة والمتمثلة بجيوش من الموظفين في هرمية طائفية و بدون كفاءة .

الخطوة السادسة

القضاء على الثيوقراطية الموجودة والمسيطرة المتمثلة بحكم الله من خلال رجل الدين من خلال تفعيل القوانين حتى لانحتاج الى رجل الدين كي يصدر فتوى بتغير السياسي الفلاني أذا كان متشبث بكرسي السلطة وغيرها من الفتاوي التي تتناقض من دستور الدولة .

الخطوة السابعة

تشكيل لجنة مكونة من رئاسة الوزراء ووزارة المالية ووزارة الخارجية وديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة للتدقيق بحسابات وأملاك كل مسؤول ونائب برلماني بعد عام 2003 الى 2014 وأعادة جميع الأموال المسروقة .

الخطوة الثامنة

الأسراع بأقرار قانون تجريم الطائفية الذي دعى اليه بعض النواب والنشطاء السياسيين.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء